مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٦/٣/١٦

مجلس الشـعب يوافق على انهاء المعـاهدة بالاجماع فيما عدا عضـوين

المعاهدة تعتـبر ملغاة من الجانب السـوفيتى لأنه لم يلتزم بتنفيذ بنودها

الشـعب المصرى لا ينـكر جميـل الاتحـاد السـوفيتى ويتطـلع لعـلاقات أوثق فى المسـتقبل

وافق مجلس الشعب فى الجلسة التى عقدها مساء أمس برئاسة المهندس سيد مرعى ، والتى استغرقت أكثر من ثلاث ساعات ، على قرار انهاء المعاهدة المصرية ـ السوفيتية .

كان قرار المجلس باجماع الاعضاء الحاضرين فيما عدا العضوين : أحمد طه ، وأبو سيف يوسف . وقد اكد الاعضاء اثناء المناقشـة أن الشعب المصرى لن ينسى وقوف الاتحـاد السـوفيتى الى جانبه فى اللحظات الحاسمة ، ولن ينكر له هذا الجميل ، ولكنه فى نفس الوقت يرى انه هو الذى تسبب فى انهاء المعاهدة لعدم تنفيذه لاى بند من بنود المعاهدة . وأكد الاعضـاء انهم يتطلعون الى علاقات اوثق مع السـوفييت مستقبلا ، على أسس جديدة ، بصرف النظر عن انهـاء المعاهدة .

وكانت الجلسة قد بدات بعرض تقرير لجنة العلاقات الخـارجية بالمجلس عن قرار انهـاء المعـاهدة ، الذى قدمه زكريا لطفى جمعة رئيس اللجنة ، والذى جاء فيه :

استعادت اللجنة الظروف التى وقعت فيها معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى فى ٢٧ مايو سنة ١٩٧١ ، باعتبار انها كانت تمثل فى ذلك الوقت تتويجا لفترة طويلة من هذه العلاقات ، ورغبة فى التأكيد على دعم العلاقات المصرية السوفيتية ، كما استعرضت اللجنة مالحق هذه العلاقات بعدها من تطورات بعد أن تراخى الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٧٢ فى امداد مصر بما طلبته من سلاح وتجاهله الرد على هذه الطلبات مما ادى بالقيادة المصرية الى أن تصدر قرارها بانهاء مهمة المستشارين السوفيت كوقفة تبدأ بها مرحلة جديدة بفهم جديد وتحديد للموقف ، والتزامنا بمبادىء البلدين ، وهو ماكان يتطلب دعم مصر عسكريا وتقديم العون الفنى لها لتجهيز الطائرات الموجودة لديها ، اى اجراء صرة لها ، ومايتعلق بطلب مصر ان يوافق الاتحاد السوفيتى على ان يعطيها فترة سماح اكثر مرونة وموائمة للظروف الاقتصادية المصرية وذلك لسداد ديونها العادية والخاصة ، وقد رجعت اللجنة فى ذلك الى حديث السيد الرئيس انور السادات الذى ادلى به فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٥ الى قيادات الاتحاد الاشتراكى والذى تناول فيه تطور العلاقات المصرية السوفيتية ، والى البيانات التى ادلى بها السيد وزير الاقتصاد الى مجلس الشعب خلال مناقشته لموازنة عام ١٩٧٦ .

كذلك استعادت اللجنة بيان السيد رئيس الجمهورية الذى القاه امام المجلس فى ٢٩ مارس سنة ١٩٧٥ بشأن الموقف السياسى وقتئذ بعد قرار اعادة فتح قناة السويس ، كما استعادت تقرير اللجنة الخاصة التى شكلها المجلس للرد على هذا البيان وما جاء به من ان اللجنة قد لاحظت باهتمام ما اكده بيان السيد رئيس الجمهورية من اننا اعطينا وسوف نعطى اقصى جهد لوضع العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفيتى فى مكانها الصحيح ، وما ذكرته اللجنة فى تقريرها من انها قد استعادت فى ذلك احكام معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية وما تنص عليه فى مادتها الثامنة من انه «تعزيزا للقوة الدفاعية لمصر سيواصل الطرفان تعزيز التعاون فى المجال العسكرى لتقوية قدرات مصر على ازالة اثار العدوان » .

واستعادت اللجنة ايضا ما جاء فى بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية أمام اللجنة المشتركة من لجان العلاقات الخارجية والشئون العربية والامن القومى فى ٥ يناير سنة ١٩٧٦ عن سياسة مصر الخارجية ، وما جاء بتقرير هذه اللجنة ردا على هذا البيان الذى وافق عليه المجلس بجلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٦ من « ان اللجنة قد استعرضت التاريخ الطويل لعلاقات التعاون الوثيق والصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى وانها قد وقفت كثيرا عند موضوعين : **اولهما** : هو تعثر محادثات جدولة ديون مصر العسكرية لدى الاتحاد السوفيتى خلافا لما جرى عليه العرف والسوابق بين الدول وخاصة اذا كانت دولا صديقة ، **والموضوع الثانى** : هو رفض الاتحاد السوفيتى حتى الان تعويضنا عما خسرناه من سلاح فى حرب اكتوبر ، وتزويدنا بقطع غيار الطائرات والاسلحة السوفيتية الصنع ، وذلك فى تعارض واضح للالتزام السوفيتى سواء من واقع الصداقة ، او تأسيسا على المادة الثامنة من معاهدة الصداقة والتعاون

بين البلدين نصا وروحا » .

واضافت اللجنة فى تقريرها انها تتفق مع بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية فى أن هذين الموضوعين المرتبطين يتسمان بطبيعة سياسية اكيدة ، وان موقف الاتحاد السوفيتى منهما قد اتخذ نتيجة قرار سياسى من اعلى المستويات .

وقد انتهت اللجنة فى تقييمها لما انتهت اليه هذه العلاقات الى انها «اذ ترفض مع بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ان يكون السبب فى هذا الموقف هو الرغبة فى اضعاف مصر فانها تطالب الاتحاد السوفيتى باعادة النظر فى هذا القرار وتؤيد الدعوة للحوار الموضوعى حوله من منطلق حرصنا على قوة العلاقات المصرية السوفيتية فى اطار المفهوم الصحيح للاهداف والمبادىء التى حددتها معاهدة الصداقة والتعاون » .

ترى اللجنة انه بالرجوع الى احكام معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى والى الالتزامات التى تفرضها على الاتحاد السوفيتى ، ان النص الحاكم فى هذه المعاهدة هو نص المادة الثامنة الخاصة بالتعاون فى المجال العسكرى من اجل تقوية قدرات مصر على ازالة اثار العدوان ، وهو ما يؤكده ما جاء بتقرير لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الامة المؤرخ فى ٩ يونية سنة ١٩٧١ والذى اوصى بالموافقة على هذه المعاهدة من ان المعركة هى قوام هذه المعاهدة والدافع الاول والاخير لكل خطوة لنا ، كما ترى اللجنة من استعراضها لتطور العلاقات المصرية السوفيتية بعد ابرام هذه المعاهدة ومن البيانات التى قدمها لها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، وما تضمنته المذكرة التى قدمت الى مجلس الوزراء من وزارة الخارجية بشأن انهاء هذه المعاهدة ، ان الحكومة السوفيتية قد اتخذت مواقف تعتبر اخلالا خطيرا فى اهم نصوصها الجوهرية الحاكمة التى تدور حولها المعاهدة وجودا وعدما ، خاصة بالنسبة لحجب قطع الغيار عن مصر ورفض اجراء العمرات اللازمة لطائراتنا بل وعدم موافقته على ان تقوم حكومة الهند الصديقة بامدادنا بقطع الغيار .

كما ترى اللجنة ان هذا الموقف المتكرر يعبر عن موقف سياسى اتخذته القيادة السوفيتية وانه ليس مجرد منهج مختلف فى التعامل .

كما استبانت اللجنة من مراجعتها لتطورات الحادثات التى جرت بين الجانبين المصرى والسوفيتى بشأن جدولة الديون المدنية والعسكرية بل ومطالبة الاتحاد السوفيتى بفوائد عن هذه الديون العسكرية ، بعد اقل من شهر على خوض مصر حرب اكتوبر المجيدة ، ورغم ما هو معروف عما تحمله الاقتصاد المصرى نتيجة لهذه الحرب — ان هذا الموقف لايتفق مع علاقات الصداقة والتعاون التى تستوجبها هذه المعاهدة والتى تنص فى المادة الخامسة منها على توسيع وتعميق التعاون فى المجالات الاقتصادية والتجارية .

كذلك أطلعت اللجنة على تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الذى القاه الرفيق ليونيد بريجنيف أمام المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٦ ، وذلك نقلا عن جريدة انباء موسكو ملحق العدد ٩ ، وقد جاء بهما يأتى : « ولقد تعرضت بعض الانظمة والمنظمات السياسية التى اعلنت اهدافا اشتراكية والتى تجرى تحولات تقدمية لضغط شديد من الرجعية الداخلية والخارجية ، وأن الحملة الاخيرة التى شنتها الاوساط

اليمينية على حكومة اندبرا غاندى ، ومحاولات نسف الانجازات الاجتماعية والسياسية للثورة المصرية ، مما مثالان على هذا التطور للحوادث » وقد استخلصت اللجنة من هذه العبارات انها تنطوى على تعريض بصميم الشئون الداخلية للشعب المصرى ، ويتضح ذلك بنوع خاص من أن التقرير قد أوضح هذه الضغوط التى يشير اليها بذكرانها حملة شنتها الاوساط اليمينية على حكومة اندبرا غاندى بينما أطلق المعنى بالنسبة لهذه الضغوط على مصر ووصفها بأنها محاولات لنسف الانجازات الاجتماعية والسياسية للثورة المصرية ، بينما أن هذه الانجازات هى انجازات الشعب المصرى وأن هذه الثورة هى ثورته،وأنه هو الذى يحميها دون حاجة الى وصاية

وترى اللجنة فى ذلك اخلالا من الاتحاد السوفيتى بالتزامه الوارد فى المادة الاولى من المعاهدة من « أن تقوم علاقة البلدين على أساس مبادىء احترام السيادة وسلامة الاراضى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضهما » .

وانتهت اللجنة من كل ما تقدم الى أن الاتحاد السوفيتى قد عبر بهذه التصرفات المختلفة المتلاحقة على أنه لا يريد لهذه المعاهدة أية فاعلية وانه قد أحالها بذلك

وقد قارنت اللجنة بين هذا الموقف للاتحاد السوفيتى وبين موقف مصر من سياسة الاتحاد السوفيتى نحو السماح بهجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل مع ما تمثله هذه السياسة من آثار لا تقتصر على الاتحاد السوفيتى وحده بل تجاوز حدوده لتطعن مصالح الدول العربية وأمنها ، ذلك أن موقف مصر الرسمى كان حريصا على عدم التعرض لهذه السياسة باعتبارها من الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتى .

وقد لاحظت اللجنة أن مصر كانت حريصة طوال هذه السنوات ورغم الصعوبات التى لقيها تطبيق هذه المعاهدة على عرض المشاكل المعلقة بين البلدين بهدف خلق جو بناء ، وعلى أعلى المستويات ، سواء عن طريق ايفاد الوزراء المسئولين الى الاتحاد السوفيتى ، أو ارسال العديد من الرسائل الرسمية الى زملائهم هناك .. الا أن هذا كله لم يقابله من الجانب السوفيتى اى رد

واللجنة اذ توافق على قرار السيد رئيس الجمهورية بانهاء المعاهدة ترجو من المجلس الموافقة عليه بالصيغة الاتية :

(مادة أولى)

انهاء العمل بالمعاهدة المعقودة بين جمهورية مصر العربية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية من الصداقة والتعاون والموقع عليها فى القاهرة فى السابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٧١ .

(مادة ثانية)

يعتبر هذا القرار نافذا من تاريخ صدوره .

■■ المناقشة العامة :

وبعد أن انتهى زكريا لطفى جمعه من عرض تقرير لجنة العلاقات الخارجية ، فتح باب المناقشة العامة للاعضاء ..

قال نصر عبد الغفور ان علاقة شعب مصر والاتحاد السوفيتى اندفعت الى الامام بعد صفقة الاسلحة المشهورة عام ١٩٥٥ وبعد بناء السد العالى ، ثم ألح الاتحاد السوفيتى فى توقيع معاهدة الصداقة مع مصر عام ١٩٧١ .

وقال ان مصر فتحت الباب على مصراعيه للاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الاوسط التى ما كانوا يحلمون بالدخول اليها لولا مصر . وأصبح هدفهم أن تصبح غالبية المصريين من الماركسيين وأن يكون الحكم لهذه المجموعة من الشيوعيين .

وقال اننا نطالب بالغاء هذه المعاهدة لان الشعب يريد ذلك ، بعد أن احس

ان الروس يصرون على منع السلاح عنا، وألا تحرز مصر أى نصر عسكرى آخر بعد نصر أكتوبر المجيد .

وقال ان المعاهدة ألغيت من الجانب السوفيتى منذ زمن طويل ، لانه لم ينفذ أى بند فيها ، وكان لابد من المغائها من الجانب المصرى بعد أن ألغيت من الجانب السوفيتى .

وقال **القمص بولس باسيلى** أن هذه المعاهدة ماتت قبل مولدها ، لاننا فتحنا اذرعنا للاتحاد السوفيتى ولكنه أغلق قلبه من دوننا . وقال انه لا يتصور قيام معاهدة بين أمة متدينة وأمة لاتؤمن بالله .

واعلن **محمد عبد الحميد رضوان** انه يوافق على الغاء المعاهدة ولكنه يرى ترك ذلك للقيادة السياسية لتعلنه فى الوقت الذى تراه . واقترح اعادة النظر فى **الديون العسكرية** المستحقة للاتحاد السوفيتى لدى مصر واتخاذ قرار بشأنها .

وقال **احمد الجبالى** انه سبق ان قدم طلبا الى مجلس الشعب طالبا بالغاء هذه المعاهدة ، وانه يحمد الله أن الرئيس أعلن ذلك بنفسه .

وقالت **نوال عامر** ان الشعب المصرى لا يمكن ان ينكر وقفة الاتحاد السوفيتى معنا وقت الازمات ، لكن موقف الاتحاد السوفيتى الاخير من منع السلاح عنا كانت مفاجأة للشعب المصرى الذى لم يتصور ان يصدر ذلك من **الصديق** .

وقال سيد جلال ان من يتصور اننا أخذنا من الروس اكثر مما اعطيناهم مخطىء ، لان العكس هو الصحيح .. فلقد أخذوا كل غذاء الشعب المصرى مقابل اعطائنا السلاح . واقترح الغاء الديون العسكرية للاتحاد السوفيتى لانها **ديون حرب** جرى العرف على عدم دفعها.

ورد **زكريا لطفى جمعه** ان مصر ملتزمة بشرف بسداد كل ديونها ولا تطلب من الاتحاد السوفيتى التنازل عن شىء من هذه الديون .

وقال **محمود ابو وافية** انه يحترم احمد طه وأبو سيف يوسف لانهما يمثلان اليسار المصرى المنتمى الى تراب هذا الوطن . ثم فند بعض ما ذكره العضوان وقال ان ٩٩٪ من اوراق لعبة الشرق الاوسط فى يد امريكا فعلا ، والاتحاد السوفيتى ليس فى يده الكثير من اوراق هذه اللعبة .

وقال ان الغاء المعاهدة عودة الى الحق ، وهى بداية لاصلاح العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وطلب من اليسار المصرى ان يعمل من أجل تدعيم العلاقات مع السوفيت على أساس الند للند ،بصرف النظر عن الغاء المعاهدة .

وقال **مجدى كشك** ان هدف الاتحاد السوفيتى هو توريد الافكار الشيوعية لنا، وشعبنا يرفض مثل هذه الافكار .

واقترح **عبد الرءوف شبانه** ان يوضع فى الاعتبار عند اعادة جدولة الديون مع الاتحاد السوفيتى ضرورة توريد قطع غيار السلاح والا فان ندفع هذه الديون.

وقال **عبده مراد** انه لم تكن هناك اسباب لعقد هذه المعاهدة أصلا ، وانما كانت **فرضا** لظروف قائمة ، لان القيادة السوفيتية لم تكن مرتاحة بوجود أنور السادات على رأس الدولة ، بعد ان زج بمراكز القوى فى السجون ، الذين كانوا عملاء السوفيت .

وقال **مأمون منشالى** ان ادعاء الروس بأن فى مصر الان محاولات لنسف الانجازات الاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو يعتبر تدخلا فى شئوننا الداخلية ، واكد أن السوفيت هم الذين تسببوا فى الغاء المعاهدة .

وقال **حافظ بدوى** ان مجلس الشعب كان دائما يستحث السوفيت فى كثير من المناسبات على الوفاء بتنفيذ بنود المعاهدة الذين كانوا متلهفين على توقيعها.

وأعلن انه يوافق على الغاء المعاهدة التى أصبحت مجرد قصاصة ورق .

ثم وافق الاعضاء على قفل باب المناقشة وعند طرح قرار انهاء المعاهدة للتصويت، وافق جميع الاعضاء الحاضرين على القرار فيما عدا العضوين : احمد طه وابو سيف يوسف .